ديناصور التضخم يسحق ايرليخ وسياسته

الاضرابات المطالبة برفع الاجور بدأت في الانتشار الواسع

العجز في الميزان التجاري زاد من بداية العام بنسبة ١٢ بالمئة

هل يجر انهيار سياسة ايرليخ الاقتصادية حكومة بيغن للسقوط ؟

بيرس : نوايا لقطف ثمار الاضرابات

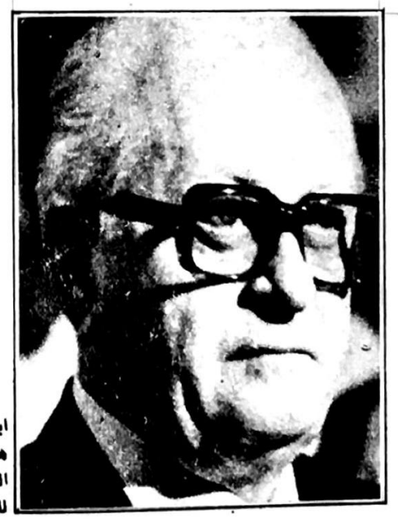

ايرليخ : هل يجر الليكود للهاوية

تجددت الاضرابات في الكيان الصهيوني في الاسابيع الاخيرة ، وتتزايد مؤشرات انتشارها الواسع خلال الاسابيع المقبلة خصوصا وان معدلات التضخم في تزايد مستمر وقد شهدت الاسابيع الاخيرة ازديادا في هذه المعدلات ايضا ، مما استدعى رفع بعض الاسعار للمواد الغذائية ورسوم الايجارات وما شابه ، وفي نفس الوقت يقترب موعد تجديد عقود العمل الجماعية السنوية بين الهستدروت والحكومة (وزارة المالية) حيث لا زال وزير المالية سيمحا ايرليخ يصر على موقفه بعدم اعطاء العمال الهستدروتيين والموظفين اكثر من زيادة قدرها ١٥ بالمئة بينما يطالب الهستدروت بزيادة اكثر من ٢٥ بالمئة بالنسبة لاجور السنة الماضية .

في الاسبوع الماضي توقفت الاذاعة والتلفزيون لاضراب العاملين فيهما من محررين ومهندسين وعمال لمدة يوم واحد (٧ - ١٠) ، وقد توقف البث العادي في الاذاعة عدا بعض نشرات الاخبار، واستمرت كالعادة اذاعة الجيش في العمل . وكان ذلك بالنسبة للتلفزيون . في نفس الوقت اعلن عمال البريد والهاتف والبرق والتلكس اضرابا مفتوحا مطالبين بزيادة اجورهم . وشلت خدمات البريد تماما . وفي اليوم التالي عاد المهندسون للعمل على شرط استمرار المفاوضات ولكن العمال رفضوا كسر الاضراب مما جعل الخدمات قاصرة وبنسبة ضئيلة جدا . وما يزال اضرابهم مستمرا .

وفي نفس الوقت من الاسبوع الماضي هدد اتحاد المعلمين واتحاد المهندسين باعلان الاضراب المفتوح ما لم تستجب الحكومة لمطالبهم بزيادة الاجور ، حيث يطالب هؤلاء بزيادات ما بين ٣٠ - ٦٠ بالمئة ، وسمعت تهديدات بالاضراب من الاطباء والموظفين في المؤسسات العلاجية العامة ، وقطاعات خدمات اخرى .

التضخم ورفع الاسعار

لقد وضح حاليا ان سياسة « الانقلاب الاقتصادي » القائمة على الانفتاح التجاري التي اتبعتها حكومة بيغن بتخطيط سيمحا ايرليخ قد آلت الى الفشل الذريع . فالتضخم ما يزال يتصاعد وقد بلغ معدلا يفوق ٤٠ بالمئة ، بينما كان ايرليخ ينوي في نهاية العام الماضي « كبح جماحه » كما ذكر بالتحديد من معدل ٣٥ بالمئة الى ٢٨ بالمئة خلال العام الحالي .

ولكن الاسعار اخذت في التزايد باستمرار دون ان ترحم ايرليخ المخذول والذي يعتبر فشل خطته فشلا تماما لمستقبله كاقتصادي يحاول ان يضع بصماته على اقتصاديات الكيان الصهيوني وان ينقذه من الازمة البنوية الكامنة والمستمرة فيه . ومع تزايد الاسعار يضطر ايرليخ الى دفع اعانات حكومية عائلية واجتماعية اكبر ، وايضا الدعم لاسعار السلع لكي تبقى في مستوى معين مما يثقل كاهل ميزانيته التي يحاول ضغطها . وفي الاسبوع الماضي لم يعد امام ايرليخ مفر - مرة اخرى - من رفع الاسعار ، ولكن الاضرابات القليلة بدأت واحتمالات انتشارها الواسع كثيرة ، وتجديد العقود الجماعية موعده في الشهر القادم . وكان الاسبوع الماضي هو فترة اعياد يستهلك المستوطنون فيه بكثرة . لذا فان اي رفع للاسعار في هذا الوقت سيكون كمن يصب النفط على الحريق . وهذا ما جعل ايرليخ يركض بسرعة الى وسائل الاعلام لتبث تصريحا له ينفي اشاعات رفع الاسعار بعد تسرب المعلومات حول ذلك . ولكنه لم يستطع الا آن يعد بعدم رفع اسعار الحاجيات الاساسية .

وذكرت مصادر خاصة لاذاعة العدو انه سيتبع اسلوبا رفع الاسعار بالتدريج وبنسب متفاوتة منذ الاسبوع القادم . رغم تكذيب ايرليخ واعلانه السابق في ٢٨ - ٨ عن تجميد الاسعار لمدة شهرين ونصف ، اي حتى انتهاء توقيع عقود العمل الجماعي للهستدروت .

لم تتحقق اهداف ايرليخ

كان ايرليخ يهدف في خطته التي اطلق عليها « الانقلاب الاقتصادي » والتي بدأ تنفيذها منذ تموز وحتى تشرين الثاني ١٩٧٧ كقرارات وقوانين وما بعدها كاجراءات ، تهدف الى :

١ - كبح جماح التضخم وايقافه . ومن ثم تقليصه .

٢ - ايقاف تدهور الليرة .

٣ - ايقاف وتقليص العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري والميزانية الحكومية .

٤ - تصحيح المسار الاقتصادي . وعلاج الازمة البنوية للاقتصاد ومحاولة التخلص منها .

وقد اتبع لذلك عددا من الوسائل الرئيسية بنسب متفاوتة . وهي :

١ - تجميد رفع الاجور .

٢ - تقليص الميزانية الحكومية او الاتفاق فيها على الاصح .

- محاولة تجميد الاسعار .

٤ - زيادة الصادرات وتقليل الواردات .

الا آن التضخم الذي لم يرحمه ابدا ، حطم له جميع الوسائل التي حاول استخدامها وجعله لا يستطيع آن يحقق أيا من اهدافه التي حددها . فلم يستطع منع الاسعار عن الارتفاع . وهذا ما جعل الاجراء يرفضون تجميد اجورهم بل ويرفضون زيادتها بالنسب العليا التي يرضاها ايرليخ مطالبين باكثر منها بكثير ، وهذا ما دفعهم لاعلان الاضرابات العديدة التي كانت تحمل الميزانية والاقتصاد الكثير من الخسائر مما يدفع ايرليخ لزيادة الانفاق ، علاوة على اضطراره ذلك لاسباب عديدة اخرى منها آن الوزارات الاخرى طالبت بزيادة حصصها من الانفاق لارتفاع الاسعار . واضطر ايرليخ مرغما على عمل ملحق في اذار الماضي لميزانيته مما يزيد الانفاق وبالتالي العجز فيها .

الاضرابات ايضا شلت القدرة الانتاجية بحيث ادت الى تقليل الصادرات في الوقت الذي ازدادت فيه الواردات .

اما الواردات فقد ارتفعت في المقابل ، مما زاد عجز الميزان التجاري ، وسيوله العمله الصعبة وعجز ميزان المدفوعات . ونقل بذلك مزيدا من ازمة التضخم الرأسمالي العالمي الى داخل الكيان الصهيوني .

وقد ذكرت صحيفة « عل همشمار » الناطقة بلسان حزب الحاخام (يسار المعراخ) في نهاية الشهر الماضي ان العجز في الميزان التجاري ازداد خلال الشهور الثمانية الاخيرة (كانون الثاني - اب - ٧٨) بنسبة ١٢ بالمئة . واضافت ان الواردات زادت على الصادرات بمبلغ ١٣٦٠ مليون دولار مقابل ١١٤٩ مليون دولار في العام الماضي .

واضافت الصحيفة آن الارقام الرسمية تدل على ان المتوسط الشهري للعجز في الميزان التجاري زاد (خلال الثمانية شهور الاولى من هذا العام) بنسبة ٤٠ بالمئة بالقياس الى المتوسط الشهري للعجز في عام ١٩٧٧ ، وقالت انه في شهر اب الماضي وحده زادت قيمة الواردات على الصادرات بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار (حيث بلغت قيمة الواردات ٤٦٦ مليون دولار بينما الصادرات ٤٠٦ مليون دولار فقط) .

وقد حذر المصرف المركزي بان ميزان المدفوعات المتدهور اصبح حاليا في خطر شديد يهدد جميع قطاعات الاقتصاد وخصوصا قطاعاته الصناعية بالشلل الكامل للعجز الخطير الحاصل فيه .

الاضرابات والمعراخ

من المعلوم ان سياسة ايرليخ الانفتاحية جاءت كاسلوب مغاير لاسلوب حزب العمل وحكومات المعراخ (التي حكمت الكيان الصهيوني بدون انقطاع حتى العام الماضي) الذي يعتمد على اسس رأسمالية الدولة .

وكان على المعراخ ان يعمل لافشال سياسة حكومة بيغن على الصعيد السياسي وايضا الاقتصادي لكي يعود الى السلطة . وفعلا وقف ضد خطة ايرليخ الاقتصادية . ولما كان المعراخ يسيطر على الكثير من نقابات العمال واخيرا على قيادة الهستدروت (يروحام ميتشيل رئيس الهستدروت من حزب العمل) فقد عارض هؤلاء بشدة سياسة تجميد الاجور التي تعتبر علاجا رئيسيا في خطة ايرليخ ، وزادوا من متطلباتهم واضراباتهم دون آن يعيروا توسلات ايرليخ التفاتا . وعندما تصلب ايرليخ في مواقفه اتبعوا سياسية متقلبة بين الاذعان والرفض .

حاليا وبعد كل جوانب الفشل التي اصابت خطة ايرليخ ، فان اعطاء آي زيادة اكثر من ١٥ بالمئة لاجور العاملين في الهستدروت والمؤسسات الحكومية سيعني توجيه الضربة القاضية او طلقة الرحمة على آلاصح لسياسة ايرليخ والليكود الاقتصادية (وهذا الى جانب التمزق الذي تشهده الليكود بسبب اتفاقيات « كامب ديفيد » والانسحاب من مستعمرات سيناء على الصعيد السياسي) وقد يعني ذلك انهيار حكومة بيغن الليكود به وصعود المعراخ مجددا .

والمعراخ يدرك هذا الامر جيدا ويبدو انه يخطط له بدقة ، رافضا بواسطة الهستدروت الذي يسيطر عليه قبول حد ايرليخ الاعلى لزيادة الاجور (١٥ بالمئة) مطالبا باكثر منه ، وهذا طبعا يرضي جميع العاملين سواء رغبوا بسقوط الليكود ام لا .

واخيرا في النصف الثاني من هذا الشهر والشهر القادم ستتكاثر الاضرابات وتحل مواعيد تجديد العقود الجماعية . وسيحتد الصراع ويشتد بين ايرليخ وميتشيل وبين المعراخ والليكود . وسيكون غدا لناظره قريب .

العمال العرب يطالبون برفع أجورهم

● طالب ٤٣ الفا من العمال العرب العاملين داخل الكيان الصهيوني برفع اجورهم بما يوازي رفع أجور المستوطنين خصوصا في قطاع المواصلات . وقد الف هؤلاء العمال لجنة تنسيق فيما بينهم للدفاع عن مطاليبهم وبحثها مع المختصين من مسؤولي العدو . ومن المعروف ان المؤسسات الصهيونية الحكومية والخاصة تحاول باقصى طاقتها استغلال طاقة عمل العمال العرب بتشغيلهم باقسى الظروف واصعب الاعمال مع دفع اجور منخفضة لهم .

وقد ذكرت في نفس الوقت اذاعة العدو في خبر ذي دلالة خاصة ، ان عمال الضفة والقطاع العاملين في داخل الارض المحتلة منذ ٤٨ حصلوا على ارباح في السنة الماضية قدرها نحو مليار ليرة اسرائيلية ، واضافت بانه في الشهر الماضي طرأت زيادة على عدد هؤلاء العمال الذين يشتغلون بواسطة مكاتب العمل بحيث ازداد عددهم لاكثر من خمسين الفا قليلا . والفرع الاكبر الذي يشتغل فيه العمال العرب هو فرع البناء نحو ١٥ الف عامل) .